UNDP

Empowered lives.
Resilient nations.

استراتيجية المجتمع المدني والمشاركة المدنية

1 أكتوبر 2012

المحتويات

2 ..... المحتويات

3 ..... المقدمة

3 ..... الغرض

3 ..... الهيكل

4 ..... الفرع 1: معلومات أساسية والأساس المنطقي

4 ..... التوجهات الناشئة في البيئتين الإنمائية والسياسية

4 ..... ألف- سياق التنمية

13 ..... الفرع 2: تفعيل الاستراتيجية المؤسسية للبرنامج الإنمائي في مجال المجتمع المدني والمشاركة المدنية

14 ..... النتائج الإنمائية لتعزيز إشراك المجتمع المدني

14 ..... الفرع 3: تنفيذ الاستراتيجية، شروط التغيير المطلوبة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمواجهة تحدي استراتيجية المجتمع المدني

15 ..... سيلزم أن يعزز البرنامج الإنمائي المجالات التالية:

15 ..... ألف- المشاركة العالمية من خلال محافل وشراكات متعددة الفاعلين

15 ..... باء- توسيع نطاق التمثيل والتواصل الخارجيين

16 ..... جيم- وضع السياسات وضمان اتساقها عبر المكاتب

17 ..... دال- دعم البرامج

18 ..... هاء- ملخص لإجراءات الأجل القصير والأجل المتوسط

19 ..... واو- مخاطر عدم اتخاذ إجراءات:

20 ..... المرفقات:

المقدمة

الغرض

تهدف هذه الاستراتيجية إلى تزويد البرنامج الإنمائي بإطار عمل للقيام في آن واحد ***بتمكين*** المجتمع المدني ***وإشراكه***. و تسعى إلى التركيز على ضرورة تنشيط الجهود في إطار خطة للتغيير التنظيمي سعيا إلى إقامة علاقات مبتكرة مع فاعلي المجتمع المدني على اختلاف أنواعهم.

ولقد شكلت التجارب والدروس والفرص الإنمائية الجديدة استراتيجية عام 2012. وتقوم الاستراتيجية الجديدة على استراتيجية المجتمع المدني لعام 2009 التي وضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي) (تحت عنوان: *إسماع الصوت والمساءلة من أجل تنمية بشرية: استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العالمية لتعزيز المجتمع المدني والمشاركة المدنية* (*Voice and Accountability for Human Development: A UNDP Global Strategy to Strengthen Civil Society and Civic Engagement*) والتي حافظت على راهنيتها أكثر من أي وقت مضى في البيئة الإنمائية الحالية[1]. وهذه لحظة مواتية للقيام بتقييم شامل للتقدم المحرز حتى الآن، والتفكير في النهج المؤسسي للبرنامج الإنمائي إزاء شركائه في المجتمع المدني وإعادة تنظيمه. وسوف تقدم هذه الورقة في الفروع التالية المبادئ الأساسية لاستراتيجية البرنامج الإنمائي المتعلقة بالمجتمع المدني[2] في سياق البيئة الإنمائية الراهنة، ومقترحات تنفيذ هذه المبادئ، وكل ذلك يستند إلى نهج مفاده أن المشاركة المدنية والتنمية الجامعة جزء لا يتجزأ من عمل البرنامج الإنمائي في كل المجالات ذات الأولوية لديه.

الهيكل

نُظمت الاستراتيجية في أربعة فروع: فالفرع 1 يركز على نتائج الاستراتيجية العالمية لعام 2009 ويقدم لمحة عامة عن البيئة الإنمائية الخارجية، وملخصا لتجربة البرنامج الإنمائي مع المجتمع المدني. أما الفرع 2 فيقدم النواتج الجديدة المرجو تحقيقها من خلال استراتيجية لتعزيز المجتمع المدني ، بينما يحدد الفرع 3 مجالات العمل من أجل التنفيذ الفوري. وتتضمن المرفقات: أمثلة عن التقدم المحرز في إشراك البرنامج الإنمائي للمجتمع المدني منذ عام 2009؛ وقائمة بالطلبات النموذجية الواردة من المكاتب القطرية فيما يتعلق بإشراك المجتمع المدني.

[1] صاغت شعبة المجتمع المدني/مكتب العلاقات الخارجية والدعوة (مكتب الشراكات سابقا) استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بالمجتمع المدني التي أقرها فريق العمليات في تشرين الثاني/نوفمبر 2009،وذلك بعد عملية شاملة من التشاور على نطاق لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد استكملت في حزيران/يونيو2012 في أعقاب إجراء مشاورة على نطاق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واستنادا إلى مساهمات مكتوبة من مكتب منع الأزمات والإنعاش، ومكتب السياسات الإنمائية /فريق الحكم الديمقراطي، وفريق تنمية القدرات، الفريق المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والفريق المعني بالشؤون الجنسانية، ومكتب الشؤون الإدارية / مكتب دعم المشتريات، والمكاتب الإقليمية لإفريقيا، والبلدان العربية، وأوروبا ورابطة الدول المستقلة، وامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمركزين الإقليميين للخدمات في براتيسلافا والقاهرة، إضافة إلى المكتبين القطريين لقبرص (عن طريق مركز براتيسلافا الإقليمي)، والكويت (عن طريق المكتب الإقليمي للدول العربية).

[2] يفهم تعبير المجتمع المدني في الوقت الراهن على أنه يشمل طائفة متنوعة من المنظمات غير التابعة للدولة، والجهات الفاعلة التي تقوم بأنشطة غير ربحية، من قبيل مجموعة الدعوة المعنية بالسياسات، والتحالفات العابرة للحدود، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات الشعوب الأصلية، والمجموعات الدينية، والمجموعات النسائية، والحركات الاجتماعية، وجمعيات المتطوعين، والجمعيات المهنية وجمعيات وسائط الإعلام، والنقابات العمالية والمجتمعات المحلية (أنظر: UNDP and Civil Society Organizations: A Policy of Engagement (2001)). والشعوب الأصلية فئة مستقلة باحتياجاتها وأولوياتها التي لا ترد في العمل المتعلق بالمجتمع المدني .

الفرع 1: معلومات أساسية والأساس المنطقي

التوجهات الناشئة في البيئتين الإنمائية والسياسية

تتطلب التوجهات الناشئة الرئيسية في البيئة الإنمائية والسياقات الاجتماعية والسياسية المتغيرة المزيد من التركيز على المشاركة المدنية والمساءلة. ومن هذه التوجهات:

ألف- سياق التنمية

ضرورة الديمقراطية لتحقيق النتائج: فثمة ضغط متزايد على المؤسسات الديمقراطية لكي تنتج 'سلعا' تدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية الجامعة، بالإضافة إلى الاستدامة البيئية. فآليات المساءلة التي يقودها المواطنون وسيلة لتعميق الحوكمة، وضمان تحويل المكاسب الديمقراطية إلى مكاسب إنمائية، إذا اقترنت بإصلاحات في الحكم.

ضرورة إبراز النتائج. ثمة ضغوط تدفع إلى إثبات الفعالية من خلال نتائج ملموسة، كما أن زيادة المساءلة ووضع آليات لقياس ردود الفعل/وللرصد تؤدي إلى تحسين نوعية الخدمات الأساسية ، مما يفضي إلى الفعالية الإنمائية. وسوف تزداد هذه الضغوط في ظل بيئة إنمائية تواجه الأزمة المالية العالمية الراهنة.

خطة فعالية المعونة. استنتج إعلان باريس ومناقشات أكرا (2008) وبوسان (2011) التي شهدتها المحافل الرفيعة المستوى المعنية بفعالية المعونة ان التقدم المتسارع فيما يتعلق بفعالية المعونة سوف يتطلب إصلاحات رئيسية على ثلاث جهات: (1) تعزيز امتلاك البلد لزمام التنمية. (2) وبناء المزيد من الشراكات الفعالة والجامعة. (3) وتحقيق نتائج التنمية والمساءلة عنها. وتتطلب فعالية التنمية كذلك تملكا ديمقراطيا لزمام الأمور، ومشاركة هادفة ومنتظمة للمجتمع المدني، ولا سيما المنظمات النسائية. وإذا تم أخذ كل هذه العناصر في مجموعها، فإن ذلك سيتطلب ضرورة توسيع حوار السياسات بشأن التنمية على المستوى القطري، وعمليات للأطراف ذات المصلحة يتولاها المجتمع المدني، وتعزيز المساءلة التي يقوم بها المجتمع المدني فيما يتعلق بالنتائج، وتحسين الإعلام بشأن أنشطة المجتمع المدني. كما تتطلب زيادة المساءلة والشفافية أمام العموم عن نتائج التنمية عمليات تقييم متبادل يقوم على الرقابة من جانب المواطنين.

زيادة تدفقات معونة القطاع الخاص في التنمية. وبفضل خطط عالمية طموحة معززة بموارد كبيرة، يعمل القطاع الخاص ومؤسساته على تغيير المشهد الإنمائي. فلقد شهد تزايدا مطردا التمويل المقدم مباشرة إلى منظمات المجتمع المدني من مؤسسات القطاع الخاص والتمويل الخارجي للأنشطة الابتكارية والأنشطة غير الحكومية الواسعة النطاق (انظر UNDP Foundations Engagement Strategy 2012). وحظي باهتمام متزايد مفهوم "الرأسمالية الخلاقة" الذي أعلن عنه بيل غيت في المنتدى الاقتصادي العالمي الأخير، والذي بمقتضاه تدرج الشركات اعتبارات المصلحة العامة في إطار نموذج إدارة الأعمال الخاص بها. كما تحظى باهتمام أيضا المشروعات الاجتماعية، وروح المبادرة الحرة المراعية للاعتبارات الاجتماعية (UNDP Private Sector Engagement Strategy 2012). وإذا كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما لديه من قدرة وصول وقدرة على عقد الاجتماعات على المستوى العالمي يرغب في أن يظل شريكا متعدد الأطراف مفضلا في هذه البيئة الديناميكية والصعبة، فإن عليه أن يعمل على التكيف مع التفكير الجديد، وتشكيل تلك الأنواع من التحالفات الخلاقة اللازمة لأدائه لمهمته في التنمية البشرية.

باء. السياق الاجتماعي والسياسي

المجتمع المدني في الوقت الراهن. شهدت السنوات الأخيرة زيادة ملحوظة في بروز المجتمع المدني كظاهرة عالمية. وقد أدت قوى العولمة إلى زيادة كبيرة في نمو المجتمع المدني، والعمل المدني، وفتحت مجالا عالميا للنقاش والعمل. وساهمت قوى العولمة كذلك في إيجاد رأي عام عالمي يعمل على تشكيل الخطة الاجتماعية السياسية، وتوليد مجموعة عالمية من المعايير

والمطالب العامة التي تتجاوز الحدود الوطنية. وكما لاحظه فريق كاردوسو، فإن المجتمع المدني غدا جزءا من الحوكمة العالمية، على غرار الحكومات. كما أن المشاركة البناءة لمنظمات المجتمع المدني ''ضرورة للأمم المتحدة، لا خيار''[3]. وقد قام فاعلو المجتمع المدني خلال السنوات العشرين الماضية بحملات أحيطت بتغطية إعلامية من أجل زيادة مساءلة من يتولون السلطة [4]. ويعد فاعلو المجتمع المدني في الوقت الراهن قوة دافعة وراء تنظيم تجمعات لأصحاب المصلحة المتعددين من أجل تحقيق الصالح العام[5].

عمليات الانتقال الديمقراطي التي تقودها القوى المدنية والحاجة إلى عقد اجتماعي جديد. شهد العالم منذ 2009 سلسلة من الأزمات العالمية، وانهيار عدد من المؤسسات المالية والحكومات، وهو الأمر الذي يدعو إلى حلول إنمائية تستند إلى الإدماج الاقتصادي والسياسي. وما عمليات الانتقال التي تشهدها الدول العربية وغيرها إلا تذكير بقوة مشاركة المجتمعات المدنية، وضرورة مواصلة تقديم الدعم للحكومات والمجتمعات لتعزيز الانتقال الديمقراطي (انظر *الإطار أدناه*).

تحدي تنمية المجتمع المدني في المنطقة العربية

إن موجة الثورات التلقائية التي يقودها الشباب، والاحتجاجات، وحركات التظاهر الاجتماعي التي انتشرت عبر المنطقة العربية مطالبة بتغيرات تحولية رئيسية، تشهد على عملية انبثاق مجتمع مدني وتجدده بعد عقود من السيطرة التي أضعفت بصورة عميقة مظاهر التنظيم المجتمعي وتحكمت فيها.

ويتوقف نجاح عملية الانتقال من نظام يطبعه الاقتصاد السياسي للاستبعاد إلى دولة إنمائية على قدرة المجتمع المدني على تنظيم نفسه من أجل تشكيل قاعدة قوية للحوكمة القائمة على المساءلة وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية، والتنمية الجامعة. ولن تؤدي الانتفاضات التلقائية بقيادة الشباب، وحركات الاحتجاج الاجتماعي في المنطقة العربية إلى وسائط ديمقراطية حقيقية إلا إذا أصبح المجتمع المدني الناشئ والذي لا تزال هيكلته ضعيفة، مجتمعا منظما وقويا بالدرجة التي تكفي للمساعدة على تكوين آليات جديدة للمساءلة والمراقبة.

إن ثمة بعدا رئيسيا للتغير التحولي المطلوب على صعيد المنطقة العربية يتمثل في تحويل مجتمع مدني "خاضع للأسر" الذي تمثل في القمع الانتقائي والاستقطاب والزبونية والفساد، إلى مجتمع مدني حر قائم على مجموعات ومؤسسات يتم تشكيلها ذاتيا على مستوى أفقي، بما في ذلك نقابات عمالية تمثيلية ذات مشروعية، بالإضافة إلى جمعيات مهنية، وقطاع للمنظمات غير الحكومية يتصف بالاستقلالية، ويكون خاضعا للمساءلة.

وفي هذا السياق، فإن من التحديات الرئيسية التي تواجه المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي في هذه المنطقة إحداث تحول فيما كان يعتبر على نطاق واسع نهجا أساسيا تجاه المجتمع المدني في تحقيق الأهداف التنظيمية والإنمائية (من قبيل إقرار الديمقراطية والحد من الفقر) إلى نهج يركز على دعم تطوير المجتمع المدني باعتباره غاية في حد ذاتها. ولذلك، ينبغي ألا يركز البرنامج الإنمائي في إشراكه للمجتمع المدني على مشاركة منظمات المجتمع المدني في تنفيذ برامجه، وأنشطته المختلفة، بقدر ما يركز على استخدام هذه البرامج والأنشطة كوسائل لحشد وتسهيل مشاركة المجتمع المدني. كما ينبغي أن يطور البرنامج الإنمائي ويعزز قدرات منظمات المجتمع المدني الجديدة من خلال مشاركتها في هذه البرامج، وفي عمليات التخطيط الإنمائي، ووضع السياسات بصفة عامة.

وبعبارة أخرى، فإن الأمر في سياق عملية الانتقال لا يتعلق بكيفية إقامة شراكة برنامجية مع منظمات المجتمع المدني القائمة بالفعل بقدر ما يتعلق بكيفية تسخير حركات المجتمع المدني الناشئة نحو مخارج بناءة للمصالح (العامة) تفضي إلى قيام دول إنمائية تمثيلية. ومن الأمور ذات الأهمية الكبرى أن الأشكال الجديدة للمشاركة المدنية التي شهدتها البلدان العربية خلال الفترة الأخيرة تطورت ونمت خارج نطاق منظمات المجتمع المدني التقليدية، بل وفي ظل قطيعة واضحة مع هذه المنظمات، بما فيها تلك التي كانت شريكة للبرنامج الإنمائي.

---

[3] تقرير فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني "نحن الشعوب: المجتمع المدني والأمم المتحدة والحكم العالمي"، الجمعية العامة للأمم المتحدة A/58/817، 2004، الصفحة 3.

[4] أمثلة تنظيم المجتمع المدني أكثر من أن تحصى. ومن بين الحملات البارزة، والقوية التأثير، خلال السنوات الأخيرة: الدعوة العالمية لإتخاذ إجراءات لمكافحة الفقر، وحملة إصلاح هيكل المساواة بين الجنسين، والحملات الرامية إلى فرض ضريبة معاملات مالية، وإنشاء المحكمة الجنائية الدولية. ومن الجهود العالمية الأخرى الجديرة بالإشارة الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية، وحملة العمل العلاجي، وائتلاف يوبيل 2000، وحملة ''خمسون عاما فترة كافية''، وعيون المرأة على البنك الدولي، وذلك بالإضافة إلى طائفة من المبادرات الهادفة إلى إقرار المساءلة ومسؤولية الاجتماعية للشركات، من قبيل حملة الملابس النظيفة، ورابطة العمل في ظروف عادلة، والأعمال التجارية المناصرة للمسؤولية الاجتماعية، ومبادئ كالفيرت، ورابطة مرصد الشركات.

[5] من أمثلة ذلك: التحالف العالمي من أجل اللقاحات والتحصين، والصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا، ومنهاج عمل مجتمع الديمقراطيات الذي يتناول قضية المجال القانوني للمجتمع المدني، ومبادرة قادة العمل الخيري العالمية التي تعالج العوائق الداخلية والخارجية لتقديم المنح، والمحفل المعني بالأمراض غير المعدية الذي يتألف من فاعلين من القطاعين الخاص والعام.

ولذلك، فإن أحد التوجهات الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، ولا سيما في منطقة الدول العربية، يمكن أن يتمثل في دعم وتعزيز المبادرات الناشئة ، و جماعات ومنظمات المجتمع المدني (الجمعيات والمجموعات الرسمية وغير الرسمية والجمعيات المهنية، والنقابات، وغير ذلك). ويمكن أن يتم ذلك من خلال (1) تعزيز قدراتها البشرية والتنظيمية. (2) وبناء ثقافة وممارسات تنظيمية جامعة لدى الأفراد للتعبير عن المصالح الجماعية لشتى الفئات المعنية (وبصفة خاصة الفئات المحرومة والضعيفة). (3) وتعزيز قدرات العمل الفعال من أجل تشجيع المساءلة الاجتماعية، والتنمية الجامعة على المستويين المحلي والوطني.

وثمة توجه استراتيجي آخر يمكن أن ينهجه البرنامج الإنمائي ويتمثل في تشجيع **استقلال منظمات المجتمع المدني في مواجهة الدولة والأحزاب السياسية، وتشجيع إدارتها الديمقراطية الداخلية الرشيدة، ومساءلتها أمام الأفراد الذين تخدمهم أو تمثلهم (الفئات المعنية).** وبناء عليه، فإنه زيادة على ذلك، سيكون من المهم للمكاتب القطرية ألا تراعي فحسب التعاريف العامة للمجتمع المدني، بل إن عليها أن تراعي كذلك هذه المبادئ والمعايير حين اختيارها للمبادرات، ومنظمات المجتمع المدني لأغراض الشراكة أو الدعم.

وتتزايد عالميا الشواغل بشأن شرعية الحكومات ومدى خضوعها للمساءلة، مما حفز على وضع " خطة مساءلة" جديدة تشمل فاعلين من القطاعين العام والخاص، وكل الجهات الأخرى التي يتم تعبئتها بشأن مسألة الحوكمة الخاضعة للمساءلة، والمؤسسات التي تستجيب للاعتبارات الجنسانية، والحاجة إلى ميثاق جديد بين الدولة والمجتمع. وإن ما ينبثق عن ذلك هو إعادة صياغة للعقد الاجتماعي. فبينما حرمت الأنظمة السابقة، والأطر الدستورية الرجال والنساء من حقوقهم وحرياتهم الأساسية مقابل " الاستقرار" والسلام، فإن الأمم الجديدة في الوقت الراهن، والمجتمعات المعبأة، حتى في الديمقراطيات الراسخة، تطالب من يحكمونها بالمزيد من المساءلة والشرعية. وتشكل حجر الزاوية في الاستقرار الاجتماعي والسلام المشاركة العامة الهادفة في عملية صنع القرار بما تعنيه ضمنا من قدرات مدنية قوية، وحياة جمعوية سليمة.

تقلص المجال المدني. يستوجب المجال المدني نهجا عملية خاصة بكل بلد وبكل منطقة. ففي بعض البلدان، توجد بيئة تمكينية قوية لقيام مجتمع مدني، تتيح حيزا للحركات المدنية لكي تحتج وتجلس على مائدة المفاوضات مع الحكومات للحوار والمساهمة في نواتج السياسات العامة. ومع ذلك تظهر دراسة حديثة أجراها التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين أن السنوات القليلة الماضية شهدت تقلصا لمجال المجتمع المدني في عدد من البلدان. وواصلت قوانين ولوائح تنظيم المجتمع المدني انتشارها في شتى بقاع العالم، مما أثر على قدرة المجتمع المدني على التعبير، وإقامة جمعيات والتجمع والحصول على الموارد[6].وفي بعض البلدان والمناطق، بما فيها الدول العربية، اتسمت العلاقات بين الحكومات والمجتمع المدني بالارتياب.

وإذا كانت حماية الأمن والمصالح الوطنية من صلاحيات الحكومات في كل مكان، فإن هذا الأمر يصبح مدعاة للاحتجاج حين تعتبر هذه الصلاحيات أمرا يعيق التنمية البشرية. فالموازنة بين مسؤوليات الدولة وحقوق مواطنيها يتطلب تفاوضا ونقاشا مستمرين. ويحتاج هذا الأمر إلى مشاركة طويلة الأجل، وإلى حوار من جانب البرنامج الإنمائي، وغيره من المؤسسات المتعددة الأطراف لحماية ودعم المجتمع المدني والمجال المدني، وهذا ما يندرج في جوهر ولايتنا المتعلقة بالحوكمة الديمقراطية. فإقامة شراكات مع منظمات المجتمع المدني القادرة على المساهمة في التغيير الاجتماعي وتمكين الفئات السكانية المحرومة، أمر أساسي في هذا المسعى. وليست هذه بالمهمة السهلة، على اعتبار أن المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي مطالبة بالحصول على موافقة حكومات البلدان التي تعمل فيها، وأنه لا ينبغي أن ينظر إلى الأمم المتحدة على أنها جهة تعمل على انتهاك سيادة الدول الأعضاء أو تقويض أمنها القومي. وبالنسبة لحركة مدنية محاصرة، فإن البرنامج الإنمائي، نتيجة لهذه القيود،لا ينظر إليه على أنه قوة ثورية في زمن الثورات.

نمو الصناعات الاستخراجية. يشكل نمو قطاع الصناعات الاستخراجية في إطار استغلال الموارد الطبيعية في البلدان النامية مخاطر كبيرة، وفرصا سانحة في الوقت ذاته. فهو من جهة، له طاقة على جلب مبالغ مالية كبيرة للتنمية القائمة على الحقوق. ومن جهة أخرى، تتأثر المجتمعات المحلية الفقيرة والضعيفة، ولاسيما الشعوب الأصلية، تأثرا سلبيا من جراء الشركات

[6] انظر: CIVICUS: *Civil Society, the Clampdown is Real – Global Trends (2009-2010)*.

الخاصة التي حصلت على امتيازات للقيام بعمليات الاستخراج في أراضي الشعوب الأصلية، وذلك على حساب البيئة، والنظم التقليدية، وأساليب العيش. ولهذا فإن من المهم للغاية أن يحرص البرنامج الإنمائي بصفته الوكالة الإنمائية الرائدة للأمم المتحدة، على أن تحترم برامجه وسياساته وتطبق جميع أحكام إعلان الأمم المتحدة الخاص بالشعوب الأصلية (انظر UNDP 2012 Private Sector Engagement Strategy). ولهذه الأسباب وغيرها، فإن دور المجتمع المدني في إطار الصناعات الاستخراجية دور حيوي، وذلك في مجالات من قبيل المساءلة والشفافية فيما يتعلق بعائدات الموارد الطبيعية، والإشراف المستدام على الموارد الطبيعية لضمان العدالة البيئية والإيكولوجية والمساواة بين الجنسين. ولا بد لذلك من دعم وتعزيز منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية المتضررة بهدف مساعدتها على التفاوض بصفتها جهات شريكة على قدم المساواة مع الفاعلين الأقوياء، ووضع خيارات للحوار، وحل النزاعات المحتملة بالوسائل السلمية.

فرص وتحديات تنامي السكان الشباب. إن حوالي نصف سكان العالم النامي تقل أعمارهم عن سن الخامسة والعشرين، مما يتيح فرصا وتنجم عنه تحديات آن واحد[7] وعلى النطاق العالمي يتراوح عمر شخص واحد من كل خمسة أشخاص بين 15 و24 عاما، كما يتوقع أن يندرج في هذه الشريحة العمرية 1.5 بليون شخص بحلول عام 2035[8]. وبينما تتزايد قوة العمل الشابة على صعيد العالم، تتزايد كذلك البطالة، وعدم ممارسة أي نشاط عملي مما تترتب عليه آثار سياسية واجتماعية واقتصادية بالنسبة للمجتمع. ويشكل الشباب العاطلون عن العمل ما يقارب نصف (40 في المائة) مجموع العاطلين عن العمل في العالم[9]. وثمة ما يدعو إلى إمعان النظر في الأشكال التنظيمية الجديدة الأقل اتساما بالطابع الرسمي والتي يختار من خلالها الشباب المشاركة والمساهمة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمدنية في مجتمعاتهم. وفي التحول الديمقراطي الذي تتوخاه الدول العربية، وبلدان أخرى عبر العالم، عمل الشباب على تسخير وسائل التواصل الاجتماعي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة لإحداث تغيير لم يسبق له مثيل. ويستدعي هذا الأمر زيادة دعم مشاركة هادفة للشباب في تحقيق الحوكمة الديمقراطية.[10] ويستخدم الشباب استخداما فعالا تكنولوجيا المعلومات في المشاركة المدنية بدءا بتعبئة المظاهرات الاحتجاجية، وتنظيم الحملات الهادفة إلى رصد الفساد وتقديم الخدمات، مرورا بالدعوة إلى تسخير الموارد البشرية والمالية من أجل تطوير المجتمعات. ويمكن للبرنامج الإنمائي أن يساعد على إيصال هذه المبادرات غير الرسمية إلى الفاعلين الحكوميين وغيرهم من الأطراف ذات المصلحة. وبإمكان البرنامج الإنمائي أن يدعو بصورة فعلية إلى تعميم مراعاة شواغل الشباب في تعزيز المجتمع المدني، وذلك تماشيا مع خطة عمل الأمين العام للأمم المتحدة ذات السنوات الخمس (كانون الثاني / يناير 2012) من أجل تعميق إشراك منظومة الأمم المتحدة للشباب.

ويدرك البرنامج الإنمائي أن البطالة التي تتفشى في صفوف الشباب تمثل تحديا متزايدا يؤثر على أغلب جهات العالم، ويدعو إلى اتباع نهج متسق واستراتيجي بخصوص تشغيل الشباب. ويستفيد هذا المنهج من الخبرات المكتسبة من أوضاع الأزمات وما بعد الأزمات ، حيث يتم دعم الحكومات لتكييف النهج الثلاثي المسالك لسياسة الأمم المتحدة لما بعد انتهاء النزاع في مجال خلق فرص العمل وتوليد الدخل وإعادة الإدماج مع عمالة الشباب. وهذا ما يشمل تشجيع خطاب للشباب يؤكد على الارتباط بين الحوكمة الديمقراطية، وسبل العيش والنمو الاقتصادي، وسيادة القانون، والمساواة بين الجنسين، وإقامة روابط بالقطاع الخاص. ومن المتعين أيضا أن تدرج مبادرات توفير فرص العمل للشباب الجوانب الإنمائية المراعية لسياقات النزاعات، وبناء السلام، والجوانب الإنمائية المراعية لمخاطر الكوارث/المناخ.

---

[7] انظر: UN Habitat: *Young People, Participation and Sustainable Development in an Urbanizing World*. Abebe, T. and Kjorholt, A., 2011.

[8] انظر: World Bank: *World Development Report 2007: Development and the Next Generation*, 2007.

[9] انظر: International Labour Organization: *Tackling youth employment challenges: An overview of possible actions and policy considerations – An Introductory Guide for Employers' Organizations*, 2011.

[10] انظر: UNDP/ Democratic Governance Group: *Responding to Trends in Democratic Governance: Towards a New Strategic Vision for DGG*, 2011.

الاستثمار في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومشاركتها. ليست المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مجرد حقوق إنسان، بل أنها كذلك أمر بالغ الأهمية لتحقيق تنمية جامعة وعادلة ومستدامة. ولا يزال استبعاد المرأة من عملية اتخاذ القرارات على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، بل وحتى الصعيد الأسري قاعدة وليس استثناء. غير أن المجموعات والحركات النسائية في العديد من البلدان تقوم بدور بالغ الأهمية في تحدي هياكل السلطة وفضح جوانب عدم المساواة، وأوجه الظلم الجنساني على الصعيدين الدولي، والوطني وصعيد المجتمع المحلي. كما تمثل هذه المجموعات الفئات النسائية الضعيفة وتدعمها وتدافع عنها "حيث تجعل المساواة بين الجنسين، و قضايا حقوق المرأة في مقدمة جدول أعمال صانعي السياسات، وتخوض معارك من أجل حقوق المرأة على المستوى التشريعي، وتسائل الحكومات، والأطراف الأخرى ذات المصلحة بشأن تنفيذ التزاماتها الجنسانية".[11] وتعد زيادة المشاركة الاستراتيجية للشبكات والمؤسسات النسائية ودعمها أمرا أساسيا في المهمة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال المجتمع المدني. وبصفة خاصة، يتعين على البرنامج الإنمائي تسهيل وصول المنظمات النسائية إلى دوائر صنع القرار على المستويين الوطني والدولي، وذلك من خلال خدمات سياسته العالمية، والبرامج والمشروعات الوطنية.

العد التنازلي للأهداف الإنمائية للألفية وخطة ما بعد عام 2015. تكتسي السنوات المقبلة أهمية بالغة وتتيح فرصا فريدة لإشراك المجتمع المدني في المسائل الإنمائية الرئيسية، بما في ذلك خطة ما بعد عام 2015، وخطة فعالية المعونة. وبينما تعمل الدوائر الإنمائية الدولية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بدأت المناقشات حول الأهداف والغايات التي يمكن أن توفر إطار عمل للسياسة الإنمائية لما بعد عام 2015. وسيكون إطار العمل الإنمائي لما بعد عام 2015 أكثر فعالية إذا كان نتيجة المشاركة جامعة ومفتوحة للأطراف المتعددة ذات المصلحة. ومن الأهمية للغاية أن تستنير رؤية العالم الذي نريد أن تعيش فيه بمنظورات الناس، ولاسيما أولئك الذين يعانون من الفقر.[12]

تجربة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التعامل مع المجتمع المدني

ألف-الإنجازات

حقق البرنامج الإنمائي منذ عام 2009، عندما صدرت آخر استراتيجية مؤسسية له تقدما في عدد من المجالات وبإمكانه أن يبني على تلك المكاسب. وفيما يلي بعض النقاط الرئيسية للإجراءات الجديرة بالذكر:

- دعم عدد من المكاتب القطرية التقييمات التشاركية التي تولاها المجتمع المدني لفهم وضع المجتمع المدني وقدرته وأثره.[13] وثمة طلب متزايد من المكاتب القطرية على هذا التقييم والتماس لفهم الطبيعة المتطورة للمجتمع المدني، لاسيما في منطقة الدول العربية.

- إن البرنامج الإنمائي عضو في الفريق العامل المعني بالمجتمع المدني والتابع لائتلاف مجتمع الديمقراطيات، وذلك لدعم بيئة تمكينية. وقد أُصدر منشور عن الممارسة الجيدة والتوجيهات المتعلقة بهذه المسألة .

- استكمل المضمون الإرشادي المتعلق بمشاركة منظمات المجتمع المدني في ''السياسات والإجراءات المتعلقة بالبرامج والعمليات''، وأُحرز تقدم في تحسين الإجراءات المعجلة، و تقديم منح من أجل التنفيذ.

---

[11] انظر: *Women's Rights and Gender Equality, the New Aid Environment and* Civil Society Organisations, 2008. UK Gender and Development Network Research Project.

[12] التقرير السنوي للأمين العام للأمم المتحدة: التعجيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: خيارات من أجل النمو المستمر والشامل والقضايا المتعلقة بالنهوض بخطة الأمم المتحدة للتنمية إلى ما بعد عام 2015 ، حزيران /يونيو 2011.

[13] على سبيل المثال استثمرت 25 منظمة من منظمات المجتمع المدني على مدى الخمس سنوات الماضية ما يزيد على مليوني دولار في مؤشر المجتمع المدني الذي وضعه التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين .

- زاد البرنامج الإنمائي، بقدر كبير إشراكه للمجتمع المدني على كل من الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي في مجال الحد من مخاطر الكوارث، وبناء السلام، والانتعاش من الأزمات. ويقوم البرنامج الإنمائي في الوقت الراهن بوضع سياسة جديدة لتبسيط طريقة مشاركته مع منظمات المجتمع المدني في أوضاع الأزمات. والهدف من ذلك هو وضع سياسات تتكيف بصورة أفضل مع خصوصيات منظمات المجتمع المدني والقيود التي تواجهها، وتشجيع إقامة شراكات حقيقية مع منظمات المجتمع المدني بصفتها شريكة على قدم المساواة تتولى أنشطة رئيسية في إطار اتفاق ''الطرف المسؤول'' وليس بصفتها مجرد "جهات متعاقدة".

- وضع مركز براتسلافا الإقليمي استراتيجية إقليمية للمجتمع المدني استرشد فيها بالإطار المؤسسي.

- نفذ البرنامج الإنمائي برنامج تطوير القدرات القيادية لشبكات وجمعيات النساء اللواتي يتعايشن مع فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في 52 بلدا. وحالف هذه البرامج نجاح في إسماع صوت المرأة والفتاة في سياقات السياسة الوطنية، كما عززت الشراكات بين المنظمات النسائية لحاملات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأطراف الوطنية الرئيسية ذات المصلحة.

- أعلن عن ''شراكة الأمم المتحدة من أجل الشعوب الأصلية'' باعتبارها مرفقا للمانحين المتعددين يهدف إلى تمكين الشعوب الأصلية، وزيادة مشاركتها في عملية التنمية، وفي صنع القرار.

- يعمل البرنامج الإنمائي عمل الأمانة التقنية لشراكة الأمم المتحدة من أجل تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وهو جهد مشترك بين الوكالات يجمع منظومة الأمم المتحدة، والدول الأعضاء، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، ومنظمات المجتمع المدني المقدمة للخدمات والقائمة بأعمال الدعوة.

- أعلن في عام 2009 عن محفل التنمية البشرية لعام 2010 (أعيدت تسميته في الوقت الراهن بـ''محفل التنمية البشرية'') باعتباره مبادرة رائدة يمولها صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ، باعتباره محفلا متعدد المستويات يجمع طائفة من الفاعلين العاملين من أجل التنمية البشرية، وتحقيق تعددية للأطراف تتسم بالشمول. ونجمت عن هذا المشروع مبادرات للمتابعة، ونهج متجددة إزاء العلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني في مجالات المشاركة المدنية، والحيز الديمقراطي، والحوكمة الديمقراطية.

- يقوم البرنامج الإنمائي بتنظيم محفل متعددة التخصصات يجمع بين الممارسين في مجال التنمية، والأكاديميين، والهيئات ومؤسسات المانحين، والقطاع الخاص، وممثلي المجتمع المدني، وموظفي البرنامج الإنمائي للمشاركة في حوار بشأن السياسات العامة والمبادرات التعاونية بشأن مسائل الحوكمة والمشاركة. وقد ولدت هذه المبادرات -- من قبيل محفل أوسلو للحوكمة (اوسلو، تشرين الأول / اكتوبر 2011)، واللجنة العالمية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والقانون (2010، و2011)، والمنتدى الأفريقي لتقييمات المجتمع المدني والحوكمة (داكار، تشرين الثاني/نوفمبر 2010)، اهتماما كبيرا على المستويين الداخلي والخارجي، كما اقترحت أن يواصل البرنامج الإنمائي القيام بدوره في أفريقيا وعلى النطاق العالمي.

وللاطلاع على المزيد من أمثلة المشاركة الاستراتيجية بين البرنامج الإنمائي والمجتمع المدني ، انظر المرفق 1.

باء- الدروس المستفادة

ثمة دروس يمكن استخلاصها من هذه التجارب المتعلقة بالكيفية التي يمكن أن يحسن بها البرنامج الإنمائي عمله لإشراك المجتمع المدني بكامل طاقته.

تجاوز فكرة المجتمع المدني باعتباره مجرد منفذ للمشاريع. تعتبر منظمات المجتمع المدني شريكا حيوية على صعيد تنفيذ البرامج وتقديم الخدمات. فاستخدام المنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني كجهات شريكة في التنفيذ مدخل طبيعي للبرمجة الإنمائية، ويمكن أن يكون له أثر إيجابي على تحسين قدرات منظمات المجتمع المدني. غير أن هذا النهج كانت له الأسبقية على التحالفات الاستراتيجية والشراكة القائمة على مسألة معينة مع المجتمع المدني بأجمعه من أجل المشاركة في إطلاق مبادرات، وإسماع صوت الجهات المعنية، والحصول على إنذار مبكر، والقيام بأبحاث مشتركة، والاستفادة من الخبرات، والنهوض بالتغيير المستند إلى المجتمع المدني. وأدى ذلك أيضا إلى التنافس من أجل الحصول على التمويل مع منظمات كبرى من منظمات المجتمع المدني. ولا بد من إيلاء المزيد من العناية لربط تقديم الخدمات بأثر السياسات، وتوسيع نطاق المشاركة المدنية في مجال السياسات. وينبغي أن يركز البرنامج الإنمائي بقدر أقل في إشراكه للمجتمع المدني على مساهمة منظمات المجتمع المدني في تنفيذ البرامج والأنشطة، وأن يصب اهتمامه على استخدام هذه البرامج والأنشطة كفرص لالتماس مشاركة المجتمع المدني وتسهيلها.

ولذلك يتعين على البرنامج الإنمائي ألا يعتبر منظمات المجتمع المدني مجرد شركاء تنفيذيين، بل عليه أن يعتبرها من الفاعلين الإنمائيين الذي يقومون بجملة من الأدوار. ويتعين على البرنامج الإنمائي ضمان توفير ترتيبات ملائمة في البرمجة ووضع آليات دعم لتحقيق النتائج الإنمائية المطلوبة. ويعني هذا وجوب استخدام أدوات البرمجة استخداما مرنا للتكيف مع شتى الأدوار التي يمكن أن تقوم بها، تبعا لحالة ذلك البلد أو المكان.

- يمكن إشراك منظمات المجتمع المدني بصفتها شريكا إنمائيا على جميع مستويات أي برنامج للبرنامج الإنمائي، إما بصفتها جهة مانحة ، أو شريكا تنفيذيا، أو طرفا مسؤولا (متعهد، أو مستفيد من قروض صغيرة)، أو جهة مستفيدة؛
- يمكن أن يعمل البرنامج الإنمائي على تطوير قدرات منظمات المجتمع المدني من خلال مشاريع البرنامج الإنمائي أو عن طريق عملية التعلم من خلال التنفيذ، أي إشراك منظمات المجتمع المدني في تنفيذ شتى أنشطة مشاريع البرنامج الإنمائي؛
- إذا توفرت لدى إحدى منظمات المجتمع المدني شبكات واسعة، ومعرفة على مستوى القواعد، فإن إشراكها في مشاريع البرنامج الإنمائي من شأنه تحسين جودة نتائج برامج البرنامج الإنمائي من حيث المبادرات المحلية، ودعم الجهات المستفيدة المستهدفة على الصعيد دون الوطني لأن المساعدات التي يقدمها البرنامج الإنمائي عادة ما تركز على المسائل الوطنية والمؤسسات الحكومية؛
- قد تعتبر منظمات المجتمع المدني ذراع البرنامج الإنمائي الممتدة في معالجة قضايا التنمية في أوضاع الأزمات، والوصول إلى الجهات المستفيدة المستهدفة على مستوى القواعد.

تطوير قدرات منظمات المجتمع المدني. يعتبر هذا المفهوم من المفاهيم الواسعة النطاق، وعلى البرنامج الإنمائي أن يوضح هدفه لوضع نهج ومنهجيات وأدوات عملية ومفيدة. ومن الأساسي أيضا أن يستعرض البرنامج الإنمائي قدراته مقارنة بقدرات الفاعلين الآخرين من قبيل المؤسسات والمنظمات الدولية غير الحكومية بهدف تطوير قدرات منظمات المجتمع المدني، وتحديد قيمتها المضافة وميزتها المقارنة.

ويمكن تناول تطوير قدرات منظمات المجتمع المدني من منظور :(أ) تطوير قدرات مرتبطة بتوفير وإدامة بيئة تمكينية للمجتمع المدني تعمل على ازدهاره وتتيح له التفاعل مع الدولة، (ب) وتطوير قدرات مرتبطة بتقديم الخدمات إلى الفئات المستهدفة وفقا لولايتها. وإن علاقات الثقة القوية التي تربط البرنامج الإنمائي بالحكومات (على المستويات الوطنية ودون الوطنية والمحلية) تجعله في وضع يتيح له التركيز على تطوير قدرات منظمات المجتمع المدني. وعلى سبيل المثال، يعمل البرنامج الإنمائي على تصميم وتشكيل منتديات للتفاعل بين الدول والمواطنين، من قبيل منتديات الحوار المجتمعي، ومنتديات القادة الشباب، وما إلى ذلك، ومحافل الحوار بين المجتمع المدني وأصحاب المصلحة المتعددين، كما يعمل البرنامج على تعزيز مجموعات محددة من المهارات من قبيل مهارات التفاوض.

وأيا كان دور منظمات المجتمع المدني ضمن برمجة البرنامج الإنمائي، ومهما كانت العلاقة بين البرنامج الإنمائي وهذه المنظمات، فإن من الحيوي للغاية أن تؤدي جميع الجهود إلى نتائج تتمثل في تنمية مستدامة يتم امتلاك زمامها وطنيا وتتجلى في تحسين سبل عيش المجتمعات المحلية وسبل عيش الناس. ولعل تمكين المجتمع المدني من خلال برامج الحوكمة ومشاريع التنمية المستدامة القائمة على المجتمع المحلي في إطار برامج المنح الصغيرة لمرفق البيئة العالمية من الأمثلة الرئيسية في هذا الصدد.

المشاركة المدنية باعتبارها جوهر التنمية البشرية. ينبغي ألا يعتبر العمل مع المجتمع المدني مجالا مستقلا على غرار النزعة الغالبة في الوقت الراهن، بل ينبغي اعتباره جزءا من نهج شامل للجمع بين الدولة والمجتمع، وهو جوهر التنمية البشرية. وينبغي يتجنب فصل الجهود الرامية إلى دعم شركاء المجتمع المدني ومؤسسات الدولة، بل ينبغي الاستثمار في آن واحد في تحسين التفاعل بين هذين الطرفين.

ضرورة زيادة الاستثمار في قدرات الموظفين على مستوى المكاتب المركزية والإقليمية وذلك من أجل إشراك مجتمع مدني حيوي يشهد تطورا مستمرا على المستويين العالمي والمحلي وتكثيف العلاقات معه إلى أقصى حد. و بصفة خاصة، ثمة نقص في الموظفين المكرسين لأداء هذه المهمة، ونقص في القدرات الاستشارية في المقر والمراكز الإقليمية .

تحسين الإبلاغ عن إشراك منظمات المجتمع المدني وذلك إلى جانب توثيق أكثر انتظاما للممارسة وقياس النتائج ذات العلاقة بإشراك البرنامج الإنمائي للمجتمع المدني. وتتحدث معظم التقارير الختامية المؤسسية للبرنامج الإنمائي عن زيادة قدرات المؤسسات الوطنية أو دون الوطنية (وليس بالضرورة المؤسسات الحكومية).[14] ويهدف عدد كبير من النواتج القطرية إلى تطوير قدرات المجتمعات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني، ومراكز التفكير، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والشركاء الآخرين غير الحكوميين. ويشير عدد من التقارير السنوية القائمة على النتائج إلى مشاركة المجتمع المدني، ولاسيما في مجالات المساواة بين الجنسين (بما في ذلك العنف الجنساني)، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (شبكات منظمات الأشخاص المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمنظمات النسائية) والحد من الفقر/العمالة (مع التركيز على النساء، ومجموعات الشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمشردين داخليا، و/أو العائدين)، وحقوق الإنسان، والحد من الكوارث، ونظم العدالة، ومكافحة الفساد. ويتبين من النواتج المؤسسية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية أن النفقات المتعلقة بالمجتمع المدني قد بلغت 74.1 مليون دولار عالميا، حيث إن 22 مكتبا قطريا له نواتج قطرية مرتبطة بالمجتمع المدني[15]. ورغم حجم هذه البيانات، فإن من الجدير بالذكر أن البرنامج الإنمائي بصفة عامة يميل إلى إبراز ***ما*** قام به / ***وما*** دعمه، ولا يبلغ بالقدر الكافي عن ***الكيفية*** التي أشرك بها شتى الفاعلين، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني. ولئن كانت آلية التقارير السنوية القائمة على النتائج توفر منطلقا جيدا للإحاطة بعملنا مع منظمات المجتمع المدني، فإنها لا تسمح للمكاتب القطرية بأن تشرح بتفصيل طبيعة المشاركة ونتائجها. وهذا ما يمكن معالجته بتعديل الشكل النموذجي للإبلاغ.

لماذا يتعين على البرنامج الإنمائي والمجتمع المدني أن يعملا معا.

يمكن أن يكون المجتمع المدني الحيوي أمرا أساسيا لتوسيع نطاق التنمية البشرية. ويمكن للمجتمع المدني أن يؤثر على القواعد التي تعيق التنمية البشرية، وذلك من خلال الدعوة وتقديم الخدمات الاجتماعية، وتحديد التغيير الاجتماعي المطلوب والمساهمة في إحداثه. كما أن المجتمع المدني أساسي في حفز التغيير في السياسات العامة. وكثيرا ما تبادر فئات المجتمع المدني المتزعمة للتغيير إلى العمل الاجتماعي المعزز للتنمية البشرية (من قبيل سياسات توسيع نطاق التعليم، والضرائب التصاعدية، والحد الأدنى للأجور، وما إلى ذلك) . ولهذه المنظمات أهمية بالغة بالنسبة للفئات الأشد فقرا، كما يتجلى ذلك من خلال المشتغلين

[14] على الرغم من أنه لا يوجد في التقارير السنوية القائمة على النتائج مؤشر مستقل يقيس مشاركة منظمات المجتمع المدني ، فإن بالإمكان 'استخلاص' مساهمات البرنامج الإنمائي في تطوير منظمات المجتمع المدني.

[15] يورد التقرير الختامي ما يلي: ''يساهم المجتمع المدني بما في ذلك منظماته، وجمعيات المتطوعين، والقطاع الخاص في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية دعما لاستراتيجيات وسياسات التخطيط الوطنية''.

بالجنس في كالكوتا، والنساء في المستقطنات العشوائية في كيب تاون، وملتقطي سقط القمامة الذين تمكنوا من تحسين ظروفهم وكسب الاحترام بتجمعهم وتنظيم صفوفهم.
وبناء عليه، فإن من المهم تحديد موقع المجتمع المدني في إطار اقتصاد سياسي. والمجتمع المدني ليس كيانا متجانسا، وإنما هو عبارة عن شتات من المصالح المتعددة والمتنافسة بل والمتعارضة في كثير من الحالات. وينبغي أن يعمل البرنامج الإنمائي مع منظمات المجتمع المدني التي تقر علنا وفي جوهر برامجها الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان المعترف بها دوليا وتمارسها. وينبغي أن يستند إشراك فاعلي المجتمع المدني ومنظماته إلى استقلاليتهم (عن الحكومات المحلية والأجنبية)، وإمكانية خضوعهم للمساءلة أمام الفئات المعنية، وفعاليتهم باعتبارها عوامل للتغيير الاجتماعي الإيجابي، وذلك من منظور الفقراء، وغيرهم من الفئات المحرومة.

وثمة على الأقل، ثلاثة أسباب تفرض على البرنامج الإنمائي أن يعزز شراكاته مع المجتمع المدني، ويوسع نطاق وحجم أنشطته من أجل تشجيع مشاركة المجتمع المدني:

1) إن توظيف شبكات وخبرات المجتمع المدني في شراكة خلاقة سيعمل على تحسين *بلوغ نتائج التنمية*، ولاسيما في وقت يشهد أزمة إقتصادية عالمية، وتراجعا في المساعدة الإنمائية الرسمية.
2) إن من الأساسي لحفاظ البرنامج الإنمائي على أهميته في ساحة متعدد الأطراف حيوية أن يصبح *منظمة متفتحة على الخارج ومجهزة بصورة أفضل لإشراك مجموعة متنوعة من الفئات المعنية*، بما فيها طائفة من فاعلي المجتمع المدني.
3) إن تعظيم مكامن قوة البرنامج الإنمائي المتمثلة في الحضور القطري على نطاق عالمي، والثقة التي يتمتع بها والقدرة على الجمع، *والمبادرة إلى تفكير جديد بشأن التنمية البشرية والمشاركة المدنية*، أمر أساسي من أجل تحقيق بيئة إنمائية تتأثر بتدفقات المعونة من المؤسسات الخيرية والقطاع الخاص.

وبالنسبة لفاعلي المجتمع المدني، يوفر البرنامج الإنمائي عددا من الميزات النسبية:

- علاقات الثقة التي يحظى بها لدى الحكومات والمجتمع المدني، والمانحين، وغيرهم من الفاعلين الإنمائيين
- الخبرة في العمليات التشاركية مع أصحاب المصلحة المتعددين من أجل الامتلاك الوطني والمحلي لزمام المبادرة
- الخبرة في الترويج للحوكمة الديمقراطية، ودعم مؤسسات الدولة حتى تصبح مستجيبة وخاضعة للمساءلة
- القدرة على العمل كمحفل للتعلم ومصدر للدعم التقني
- امتلاك ملف متنام في مجال تنمية القطاع الخاص يمكن الاستناد إليه في تعزيز بُعدي المجتمع المحلي والمجتمع المدني في إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص
- التواجد في 166 بلدا وفي عدة مراكز إقليمية مما يسهل:
  - ❖ التعاون فيما بين بين المجتمعات المدنية والحكومات في إطار العلاقات فيما بين بلدان الجنوب
  - ❖ إقامة شراكات بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، والتداول فيما بين بلدان الجنوب لإسماع أصوات من بلدان الجنوب فيما يتعلق بالقضايا العالمية
- حشد القدرات لدعم الشراكات الابتكارية مع المنظمات ذات النفوذ من أجل:
  - ❖ توسيع نطاق الأنشطة وزيادة أثرها على المستوى القطري
  - ❖ تحسين مصادر المعرفة، ووحدات التدريب التي يستخدمها الشركاء الإنمائيون وتوسيع نطاق تأثير الدعوة في مجال صنع القرارات
  - ❖ تسهيل التعاون بدل التنافس داخل المجتمع المدني وغيره من الفاعلين

الفرع 2: تفعيل الاستراتيجية المؤسسية للبرنامج الإنمائي في مجال المجتمع المدني والمشاركة المدنية

تدرك أي استراتيجية للبرنامج الإنمائي لإشراك المجتمع المدني الطبيعة المتطورة للمجتمع المدني وتأثيره المتنامي في الوقت الذي تعمل فيه على تعظيم طاقة المشاركة المدنية من أجل التنمية. وتتوخى الاستراتيجية تقوية الجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي لتمكين المجتمع المدني وإشراكه من أجل تحقيق نتائج التنمية المحلية على المستوى 'التحتي'، وإحداث أثر على المستوى 'الفوقي' للسياسات العامة. وتستند هذه الاستراتيجية إلى تفاهم يفيد بأن المشاركة المدنية جزء لا يتجزأ من عمل البرنامج الإنمائي في جميع المجالات الأساسية.

رؤية جديدة

تتمثل الأهداف الشاملة لعمل البرنامج الإنمائي مع المجتمع المدني في إطار هذه الاستراتيجية فيما يلي:

- زيادة التركيز 'الفوقي' على إشراك المجتمع المدني في عمليات وضع السياسات والدعوة
- تعزيز الشراكات مع منظمات وشبكات المجتمع المدني لتوجيه خبرات المجتمع المدني وتجاربه لإحداث الأثر الإنمائي
- إقامة شراكات أقوى مع فاعلين من المجتمع المدني على الصعيدين العالمي والإقليمي، ومع مراكز التفكير، والتحالفات من أجل إحداث تأثير مضاعف في إسماع الصوت وتكثيف الدعوة
- زيادة بذل الجهود من أجل تعزيز مشاركة المجتمع المدني، والمشاركة المدنية في نواتج الخطة الاستراتيجية
- تعزيز العمليات التشاركية من أجل المساواة والإدماج والحوكمة المستجيبة والخاضعة للمساءلة، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.
- توسيع نطاق قدرات المجتمع المحلي وقيادته من أجل التنمية المحلية.[16]

وهكذا تقترح استراتيجية البرنامج الإنمائي المؤسسية بشأن المجتمع المدني ثلاثة مجالات إنمائية ذات أولوية هي:

- الاستثمار في المجتمع المدني والمشاركة المدنية
- ودعم المجتمع المدني وإقامة شراكات معه من أجل إحداث أثر في السياسات العامة
- وإعادة تنشيط قدرات الأمم المتحدة والبرنامج الإنمائي وبيئتهما من أجل إشراك طائفة كاملة من فاعلي المجتمع المدني ممن يكون بإمكانهم المساهمة في إحداث تغيير اجتماعي إيجابي، وتعزيز المشاركة المدنية. وتتعلق هذه الأمور بقدرة المجتمع المدني وتهيئة بيئة له وتستوجب وضع إطارات تنظيمية، ومناهج عمل وطنية للمنظمات غير الحكومية، ومساهمة مدنية في عملية الانتقال الديمقراطي، وطائفة من المبادرات المتعلقة بالقدرات فيما يتصل بالترويج للأهداف الإنمائية للألفية، وغيرها من الأهداف المتفق عليها دوليا.
- **تسهيل عمل المواطنين من أجل الحوكمة الديمقراطية والتنمية:**
  - ❖ دعم الحوكمة الديمقراطية من خلال العمل المدني الجماعي من أجل المساءلة، والاستفادة من خبرات وتجارب الآخرين في هذا المجال لتسهيل المزيد من التفاعل المنتج بين الدولة والمجتمع في العمليات الوطنية في إطار الاحترام المتبادل،
  - ❖ وتوسيع نطاق إجراءات المجتمع المحلي من أجل التنمية المحلية وإحداث أثر فوقي على مستوى وضع السياسات.

- **تعزيز المشاركة المدنية من أجل تعددية الأطراف والتنمية البشرية.** فللتصدي لأزمات الحوكمة على الصعيد العالمي التي لها تأثير على التنمية، تسعى هذه المبادرة إلى:
  - ❖ تعزيز الشراكات بين البرنامج الإنمائي والمجتمع المدني لأغراض التنمية البشرية، وتسخير حسن إرادة المجتمع المدني والثقة التي تحظى بها الأمم المتحدة باعتبارها صلب النظام المتعدد الأطراف.
  - ❖ تشجيع وسائل الحوار بين البرنامج الإنمائي/الأمم المتحدة والمجتمع المدني على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية للترويج للمشاركة الشاملة في عمليات التنمية،

[16] كما ورد في 2009 UNDP Civil Society Strategy.

- تسهيل إنشاء منابر وشبكات لأصحاب المصلحة المتعددين لمعالجة أولويات التنمية على المستوى العالمي.[17]

النتائج الإنمائية لتعزيز إشراك المجتمع المدني

يمكن تلخيص القيمة المضافة لهذه العلاقة التبادلية المعاد تنشيطها بين البرنامج الإنمائي والمجتمع المدني من أجل تحقيق نتائج التنمية كما يلي:

- تهيئة بيئة تمكينية للمجتمع المدني وتعزيز المشاركة المدنية،
- تحسين التفاعلات بين الدولة والمجتمع من خلال:
  - زيادة المشاركة المدنية في وضع البرنامج؛
  - زيادة مساهمات المجتمع المدني في وضع السياسات والتفكير بشأنها؛
  - تشجيع فرص وصول المنظمات النسائية إلى دوائر وضع السياسات على المستويين الوطني والدولي من خلال خدمات البرنامج الإنمائي العالمية في مجال السياسات العامة، وعن طريق برامجه ومشاريعه الوطنية.
- تعزيز شبكات المجتمع المدني من خلال دعم المحافل الوطنية، والشبكات الإقليمية، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛
- إقامة شبكات وشراكات بين شبكات المجتمع المدني في بلدان الشمال ونظيراتها في بلدان الجنوب؛
- تعزيز قدرات البحث/الدعوة/التحليل/الرصد في المجتمع المدني؛
- إدراج إسهامات المجتمع المدني في عمليات ونواتج السياسات العامة؛
- استفادة الأمم المتحدة والحكومات والشركاء الآخرون من خبرات ومعارف المجتمع المدني؛
- إقامة شراكات جديدة ونشيطة بين البرنامج الإنمائي والمجتمع المدني من أجل التنمية البشرية؛
- تعزيز القدرات التحليلية للبرنامج الإنمائي عن طريق فحص منظورات المجتمع المدني ومراعاتها في البيئة المتعددة الأطراف؛
- تحسين فهم الأمم المتحدة والبرنامج الإنمائي لدور المشاركة المدنية في التنمية، وكيفية تحسين مشاركة المجتمع المدني؛
- تعزيز قاعدة معارف البرنامج الإنمائي المتعلقة بالمجتمع المدني من خلال دعم التقييمات المستقلة خارجيا، وتعزيز الإبلاغ عن الممارسة داخليا وتوثيقها.

الفرع 3: تنفيذ الاستراتيجية، شروط التغيير المطلوبة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمواجهة تحدي استراتيجية المجتمع المدني

وكما ما تبين من نتائج جرد عالمي أجريت عام 2008 بشأن إشراك المجتمع المدني على المستوى القطري [18]، فإنه يلزم أن يقوم البرنامج الإنمائي بتغييرات مؤسسية لبلوغ هذه الأهداف، وإشراك المجتمع المدني بكامل طاقته. وستشكل المكاتب الإقليمية والقطرية الجبهات الأمامية في تنفيذ الاستراتيجية المجتمع المدني. إذ يلزمها أن تتبع نهجا استباقيا في تعزيز مشاركة شبكات المجتمع المدني الوطنية والإقليمية، بربط عملها بالاستراتيجية العالمية. وبصفة خاصة يلزم البرنامج الإنمائي أن يقوم بما يلي:

(أ) تحسين التنسيق المؤسسي، واتساق السياسات لتحسين دعم المكاتب القطرية،

(ب) تقوية وتعزيز المعرفة والقدرات الداخلية لتعظيم المشاركة والنواتج مع المجتمع المدني. وهذا أمر بالغ الأهمية لاسيما في البلدان التي تشهد فترات انتقالية، حيث يلزم أن ترسي المكاتب القطرية مشاركتها على قاعدة من الفهم الجيد

[17] في عام 2009، أعلن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء إنمائيون آخرون عن ''محفل التنمية البشرية لعام 2010'' باعتبارها منتدى لرسم رؤية للعقد المقبل تعمل على إشراك المجتمع المدني في تعددية للأطراف متفتحة على الخارج وتعزز المشاركة المدنية والتنمية البشرية. وسوف تنتهي هذه المبادرة في هذا العام، غير أن الأهداف الرئيسية التي تقوم عليها هذه المبادرة سوف يستمر العمل على تحقيقها في السياسات والبرمجة المقبلة.

[18] انظر: UNDP Global Inventory on Country-level Engagement with civil society, 2008.

لعمليات وديناميات التحول السريع للمجتمع المدني وأشكال تنظيمه (الرسمية وغير الرسمية)، على غرار ما عليه الأمر في معظم البلدان العربية في الوقت الراهن.

مجالات العمل

سيلزم أن يعزز البرنامج الإنمائي المجالات التالية:

ألف- المشاركة العالمية من خلال محافل وشراكات متعددة الفاعلين

إنشاء محافل جديدة وابتكارية تشمل المجتمع المدني فعلا. ويتعين على البرنامج الإنمائي أن يزيد إلى أقصى حد من قدراته على عقد اللقاءات، ويوطد علاقة الثقة مع الحكومات لرعاية الحوار والعلاقات بين شتى الفئات المعنية لدى الأطراف ذات المصلحة ، أي المجتمع المدني بشتى فئاته، ومنظمات العمل التطوعي، والقطاع الخاص، والمؤسسات، وأعضاء البرلمانات، والسلطات المحلية، والحكومة. وبما أن النظام الإنمائي العالمي قد شرع في رسم هيكل المعونة والتنمية لفترة ما بعد عام 2015، وبدأ فاعلو المجتمع المدني على الساحة العالمية يؤثرون فعلا في الخطة الإنمائية، فإنه سيكون من المهم للغاية أن يضع البرنامج نهجا *متكاملا* إزاء هذه العلاقات ويستبقيه من خلال:

(أ) جمع المعلومات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية من كل الفاعلين المعنيين، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني المتنوعة، وذلك للقيام بتحليل يسمح للبرنامج الإنمائي بوضع خريطة للاتجاهات الإنمائية على نحو منتظم، ويسترشد بها في وضع سياساته، ويراجع أولوياته؛

(ب)بناء المصداقية والثقة لدى شركائه المتعددين، بترويج صورة البرنامج الإنمائي بصفته منظمة إنمائية مستجيبة ومتاحة تلبي بسرعة أولويات الشركاء الناشئة تلبية تعود بالنفع على الجميع؛

(ج) حشد الدعم لرؤية/خطة البرنامج الإنمائي للتنمية البشرية المستدامة عن طريق تحديد وتعبئة الفاعلين المتقاربين في الأفكار.

باء-توسيع نطاق التمثيل والتواصل الخارجيين

- المشاركة البارزة للعيان في تجمعات أصحاب المصلحة المتعددين بشأن المسائل الرئيسية في السياسات العامة والتنمية والمساهمة في تلك التجمعات (ومنها مثلا فريق التنفيذ لما بعد بوسان، ومجتمع الديمقراطيات، والمبادرة القيادية العالمية للمؤسسات الخيرية، وشبكة المعلومات من أجل التنمية، وشراكة الحكومات المفتوحة).
- مشاركة البرنامج الإنمائي المنتظمة والرفيعة المستوى في تجمعات المجتمع المدني الرئيسية (ومنها مثلا المنتدى الاجتماعي العالمي، والجمعية العالمية للتحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين، والمحفل العالمي لرابطة حقوق المرأة في التنمية، وجمعية المرصد الاجتماعي، ومنتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، والمحافل الإقليمية والوطنية).
- التمثيل في الاجتماعات المشتركة بين الوكالات (ومنها مثلا الاجتماع السنوي لمنسقي المنظمات الدولية المعنيين بالمجتمع المدني) وغيرها من التجمعات المكرسة لقضية محددة لتنسيق استراتيجيات المجتمع المدني من أجل تحقيق نواتج إنمائية مشتركة.
- التواصل والتمثيل في الاجتماعات الخارجية ذات الأهمية القصوى بالنسبة للمجتمع المدني العالمي (المنتدى الاقتصادي العالمي، ومحافل المجتمع المدني المرتبطة بمجموعة العشرين، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا والاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومنظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأوروبي، والكومنولث، وجامعة الدول العربية).

وتؤكد الاستراتيجية حاجة البرنامج الإنمائي إلى إقامة شراكات تآزر مع منظمات المجتمع المدني ذات الخبرات الخاصة، بما فيها طائفة من منظمات المجتمع المدني التي تشمل شبكات حقوق المرأة، والجماعات الدينية، والمنظمات الجماهيرية.

وبصفة خاصة، سيعمق البرنامج الإنمائي مشاركته مع المجتمع المدني في أعمال الدعوة والحوار، بالقيام مثلا:

(أ) بإقامة شراكات قوية مع فاعلي المجتمع المدني الرئيسيين على الصعيدين العالمي والإقليمي، ومراكز التفكير، والتحالفات من أجل مضاعفة أُثر إسماع الصوت وأعمال الدعوة؛

(ب) تفعيل شروط مشاركة اللجنة الاستشارية للمجتمع المدني لضمان إقامة علاقة أكثر استراتيجية موجهة نحو عمل فعال في مجال الدعوة والتأثير على السياسات العامة. وينبغي إعادة النظر في تشكيل اللجنة لتشمل كل الفئات المعنية، ولاسيما منظمات الشباب. كما ينبغي أن تشارك اللجنة الاستشارية في عمليات من قبيل إعداد تقارير التنمية البشرية العالمية والإقليمية والوطنية ونشرها؛

(ج) تطوير تفاعل أقوى مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والأفرقة القطرية للأمم المتحدة من أجل استخدام أوسع نطاقا للمحافل الاستشارية لأصحاب المصلحة المتعددين بغرض إقامة ثقافة من الحوار الجامع، وتبادل الآراء مع فاعلي المجتمع المدني، وتجاوز عقلية 'أكباش الفداء' الاعتيادية؛

(د) إعادة النظر في ''المبادئ الأساسية للأفرقة المواضيعية المعنية بالتقييم القطري الموحد/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية'' لجعل مشاركة منظمات المجمع المدني شرطا صريحا؛

(ه) تنظيم أنشطة موائد مستديرة مع أصحاب المصلحة المتعددين و/أو مشاورات على مستوى المقر والمستويين الإقليمي والوطني، تشمل الدول الأعضاء والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات والفاعلين الآخرين وتتناول أولويات التنمية التي تحظى باهتمام مشترك (ربطها مثلا بدورات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجلس التنفيذي وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وغيرها من الاجتماعات المحددة بمسألة معينة).

جيم- وضع السياسات وضمان اتساقها عبر المكاتب[19]

- ضمان اتساق السياسات بتنفيذ استراتيجية المجتمع المدني المؤسسية عن طريق أطر برنامجية موضوعية وإقليمية (منها مثلا البرامج العالمية وأطر التعاون الإقليمي)؛
- إشراك البرامج التي يديرها البرنامج الإنمائي إشراكا أوثق مع التركيز بقوة على مشاركة المجتمع المدني من خلال متطوعي الأمم المتحدة مثلا؛
- استبقاء سياسات إشراك المجتمع المدني والشعوب الأصلية التي وضعها البرنامج الإنمائي عام 2001 واستكمالها والترويج لها؛
- تدقيق المؤشرات القائمة و/أو إيجاد مؤشرات جديدة متعلقة بمشاركة المجتمع المدني في التقارير السنوية القائمة على النتائج، وذلك كخطوة أولى باتجاه إقامة "مؤشر للمشاركة المدنية"، مشابه لمؤشر للمساواة بين الجنسين، وذلك لرصد مشاركة المجتمع المدني في السياسات والبرامج؛
- وضع مقاييس يمكن عن طريقها تعقب تمويل البرنامج الإنمائي للمجتمع المدني والمشاركة المدنية؛
- تحسين إدارة المعارف:
  - ❖ وضع عدة ووثائق توجيهية ووثائق تتعلق بالممارسة السليمة؛
  - ❖ تسهيل تبادل الآراء بين المجتمعات المدنية القرينة في بلدان الجنوب في مجالات وضع السياسات والبرامج من خلال توظيف قدرات ملائمة في القوائم التي يعدها البرنامج الإنمائي؛
  - ❖ وضع قوائم للخبراء الاستشاريين المعنيين من المجتمع المدني، وذلك حسب الوظيفة أو المجالات الموضوعية للخبرة؛
  - ❖ إحداث آلية لضمان الحصول على ردود فعل منظمات المجتمع المدني نفسها فيما يتعلق بمنظورها للتقدم المحرز على صعيد إشراك البرنامج الإنمائي للمجتمع المدني من خلال هذه الاستراتيجية.
- إنشاء آلية لتقاسم الأعباء: نظرا لهدف تعزيز قدرة البرنامج الإنمائي على الاستجابة لقضايا التنمية على النطاق العالمي من خلال تعزيز مشاركة المجتمع المدني، فإن مسؤولية توفير الموارد لتحقيق ذلك ينبغي تقاسمها بين الفاعلين الذين يشاركون

[19] انظر المرفق 2 للاطلاع على قائمة إرشادية بالطلبات المتعلقة بالمجتمع المدني الواردة في السنوات الأخيرة من المكاتب القطرية في كل المناطق.

في كل من التنفيذ وجني المنافع. ولذلك يلزم وضع مقياس آخر لتقاسم الأعباء من أجل زيادة جهود جمع التبرعات بصورة مشتركة مع شركاء المجتمع المدني للحصول على الموارد اللازمة لتنفيذ المبادرات.

دال- دعم البرامج

تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني على المشاركة في وضع السياسات وتطوير البرامج، وكذلك تعزيز القدرات الداخلية وسياسات وإجراءات البرمجة لدى البرنامج الإنمائي للقيام بما يلي:

على مستوى المقر والمستويات الإقليمية

- تقديم دعم للمكاتب القطرية فيما يتعلق بطرائق البرمجة ذات الصلة بمنظمات المجتمع المدني (مثلا، منظمات المجتمع المدني كشريك منفذ أو طرف مسؤول من قبيل متعهد، أو مستفيد من المنح الصغيرة)؛
- تطوير واستكمال محتوى إرشادي ذي علاقة بالمجتمع المدني في ''السياسات والإجراءات المتعلقة بالبرامج والعمليات''؛
- تبسيط واستكمال الأليات الداخلية من قبيل قاعدة بيانات الشراكات، والتوجيهات المتعلقة بإجراءات الشراكة[20].
- تحسين التعاون والتنسيق على النطاق الداخلي، وتجسير النهج المعزولة؛
- تدريب الموظفين، بما في ذلك في المكاتب القطرية (مكاتب المنسقين المقيمين/الممثلين المقيمين والأفرقة القطرية)، وتزويدهم بالأدوات والموارد من أجل تعزيز مهارات الشراكة، وفهم القيمة المضافة للمشاركة الطوعية للمجتمع المدني في برمجة التنمية؛
- تسهيل مشاركة المجتمع المدني في الحوارات الإقليمية/ العالمية، وعمليات وضع السياسات الوطنية (منها مثلا، الأهداف الإنمائية للألفية، والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، والاستعراض الدوري الشامل، وريو+20، وما بعد بوسان، وفترة ما بعد عام 2015، والمؤتمر العالمي المعني لقضايا الشعوب الأصلية لعام 2014). وينبغي إيلاء عناية خاصة للمشاركة المنتظمة للحركات النسائية ومجموعات المتطوعين في نقاشات السياسات،
- تعزيز الموارد المجمعة، أي تمويل صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المعني بالمجتمع المدني القائم حاليا من خلال قيادة وتواصل استباقيين يقوم بهما البرنامج الإنمائي.[21]

على المستوى القطري:

- تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني ودورها في تشجيع وضع خطة وطنية للشفافية والمساءلة (عن طريق شراكة الحكومة المنفتحة، حسب الاقتضاء)، والتأكيد على نظم المساءلة فيما يتعلق بحقوق المرأة، والمساواة بين الجنسين مع مراعاة كل أشكال التمييز التي تعاني منها المرأة، والقائمة على التحيز الجنساني، والعنصرية، وكره الأجانب، في جملة أمور؛
- تعزيز مشاركة منظمات المجتمع المدني في التخطيط للطاقة والبيئة؛
- تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني على المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل وعمليات الأمم المتحدة؛
- دعم دور المجتمع المدني والمنظمات التطوعية في خطط الأمم المتحدة والسلطات الوطنية لصنع السلام وبنائه، ومنع النزاعات؛

[20] يتضمن هذا الأمر معالجة قدرة المنظمات غير الحكومية على استيعاب المخاطر، حيث أنها في الغالب غير قادرة على ذلك بسبب قلة السيولة المالية لديها، ومناصرتها لقضايا معينة لا تتماشى بالضرورة مع سياسة البرنامج الإنمائي، وما إلى ذلك. ونظراً لذلك، فإنه سيظل التعامل مع المنظمات غير الحكومية على أنها شركات خاصة فيما يتعلق بالشراء. كما أنه من المهم وضع ضمانات لمنع منظمات المجتمع المدني من استخدام الشراكة مع البرنامج الإنمائي كمسوغ لاقتناص فرص الشراء مستقبلا.

[21] أنشئ الصندوق باعتباره كيانا إداريا في مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين عام 2010 وذلك متابعة لتوصيات فريق كاردوسو المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني من أجل تعزيز الدعم المنسق على نطاق الأمم المتحدة للمجتمع المدني على المستوى القطري(ومن الموقعين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)). وتستوجب هذه المبادرة إعادة النظر على ضوء الظرفية الحالية، وذلك اعتبارا لوجود عدد من صناديق الدعم الخاملة، ولكون عددً من المانحين يقدمون بالفعل دعماً مباشراً لمنظمات المجتمع المدني على أساس ثنائي، وعن طريق البنك الدولي، وصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية.

- تشجيع الهيئات الاستشارية لأصحاب المصلحة المتعددين على الحوار المتعلق بالسياسات العامة مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية للبرنامج الإنمائي ويشمل هذا الحوار خطط تطوع وطنية، وآليات نسائية وطنية، ودوائر/وحدات حكومية معنية بالشؤون الجنسانية؛
- تشجيع الحوار بين البرنامج الإنمائي، والحكومات، والمجتمعات المدنية في سياق الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، بما في ذلك الدعوة والعمل من أجل تحسين الإطار القانوني والتنظيمي للتعبير من خلال المجتمع المدني والعمل على المستوى القطري؛
- القيام في طائفة من المجالات باعتماد الممارسات والأدوات الابتكارية التي قام بتطويرها المجتمع المدني، ومنظمات الشباب والمنظمات النسائية، وجماعات الدعوة المعنية بالسياسات العامة، ومنظمات المتطوعين ومنظمات الشعوب الأصلية، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة؛[22]
- وضع استراتيجيات/ محدد ببلدان معينة/ خطط لتطوير القدرات لتعزيز منظمات المجتمع المدني؛
- تطوير قدرات منظمات المجتمع المدني وشبكات الأفراد الذين يتعايشون مع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للتخطيط والتنفيذ والاستجابة الفعالة فيما يتعلق بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ويلزم إيلاء عناية خاصة للفئات المستبعدة من الناس من قبيل الشعوب الأصلية والأقليات والشباب والمهاجرين والأشخاص ذوي الإعاقة، والمشردين داخليا، والفقراء والنساء المحرومات، والأشخاص المنحدرين من أصول أفريقية، والأشخاص المتعايشين مع فيروس نقص المناعة/الإيدز.

هاء- ملخص لإجراءات الأجل القصير والأجل المتوسط

سيتم صوغ الإجراءات التالية في خطة عمل البرنامج الإنمائي المتعلقة بالمجتمع المدني والمشاركة المدنية:

- إجراء تقييم خارجي شامل لإشراك البرنامج الإنمائي للمجتمع المدني. وهذا ما سيساعد على الوصول إلى خط أساس وتحديد اجراءات ومجالات اهتمام إضافية؛
- استخدام الطرائق المعروضة في ''السياسات والإجراءات المتعلقة بالبرامج والعمليات'' إلى أقصى حد؛
- تعزيز مؤشرات الإبلاغ في التقارير السنوية القائمة على النتائج؛
- تعزيز القدرات الاستشارية على مستوى المقر والمستوى الإقليمي لدعم المكاتب القطرية؛
- تعزيز الإبلاغ عن نتائج إشراك البرنامج الإنمائي للمجتمع المدني؛
- المشاركة البارزة للعيان في تجمعات أصحاب المصلحة المتعددين المتعلقة بتحديات التنمية؛
- ترسيخ ممارسة تتمثل في مشاركة منتظمة رفيعة المستوى للبرنامج الإنمائي وإسهامها في مناسبة بارزة للمجتمع المدني؛
- تشجيع المشاركة الفعلية للهيئات الاستشارية الإقليمية والمحافل الاستشارية الوطنية في أفرقة الأمم المتحدة القطرية، بما في ذلك تمثيل الشباب؛
- القيام في سياق الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية باستكشاف كل الفرص لتعزيز الحوار بين الأمم المتحدة والحكومات والمجتمع المدني بما في ذلك الدعوة والعمل من أجل تحسين الإطار القانوني والتنظيمي للتعبير من خلال المجتمع المدني والعمل على المستوى القطري؛
- استخدام استقصاءات الرأي لتنوير استراتيجيات وبرامج البرنامج الإنمائي على المستوى القطري.

[22] تتضمن هذه الأمور الدعوة المراعية للاعتبارات الشعبية والجنسانية في وضع الميزانيات، ومحو الأمية الإحصائية، ومكافحة الفقر، وتقييمات الأثر البيئي والاجتماعي، وإضفاء الطابع المحلي على الأهداف الإنمائية للألفية ورصد تنفيذها، وسياسات التجارة العادلة، والتكيف مع تغير المناخ، والأمن الغذائي، والانتعاش من الكوارث المراعي للاعتبارات الجنسانية وبناء السلام.

واو- مخاطر عدم اتخاذ إجراءات:

إن الاستمرار في أسلوب " سيناريو الحد الأدنى" تجاه المجتمع المدني، بالتركيز أساسا على المنظمات غير الحكومية في العلاقات التعاقدية وعلاقات المانحين بالعملاء من أجل إنجاز البرامج، يحمل في طياته العديد من المخاطر بالنسبة إلى البرنامج الإنمائي:

- فهذا الموقف الانتظاري *سيقيد معرفة البرنامج الإنمائي بقطاع ديناميي، وكذلك قدرته على إشراك شتى فاعلي المجتمع المدني*. فلقد تطور فاعلو المجتمع المدني على المستويين الوطني والعالمي من حيث القدرة والتأثير إلى درجة أن *إقامة شراكة* استراتيجية وابتكارية معهم ، من شأنه أن يعمل على إسماع صوت الفئات المعنية وتعظيم أثر تدخلات البرنامج الإنمائي، ولاسيما بالنسبة للفئات السكانية المعرضة للإهمال والحرمان.

- إن عدم توظيف طاقة وخبرة المجتمع المدني في إنشاء شراكة ابتكارية، وتوسيع نطاق العمل داخل المناطق وعبرها، *سيؤثر على تحقيق نتائج التنمية*، لا سيما في وقت يشهد فيه العالم أزمة اقتصادية، وتخفيضات في المساعدة الإنمائية التقليدية، ويلزم فيه بذل جهود متسارعة ومتعددة الجوانب للتقدم على طريق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتصدي لتغير المناخ، وضمان فعالية المعونة والتنمية.

- تتسم بيئة التنمية المعقدة والديناميكية في الوقت الراهن بترتيبات جديدة تتعلق بالجهات المانحة والمعونة، وبوجود شراكات غير تقليدية، وضغوط من أجل حوكمة تشاركية خاضعة للمساءلة لمكافحة الفوارق والفقر. وعدم التحول إلى منظمة متفتحة على الخارج ومجهزة على نحو أفضل لإشراك طائفة متعددة من الفئات المعنية، بما فيها طائفة من فاعلي المجتمع المدني ممن لهم مكامن قوة متميزة، من شأنه أن يؤدي إلى تآكل دور البرنامج الإنمائي وتضاؤل أهميته في مجال متعدد الأطراف دائم التطور.

- إن بروز أشكال جديدة من العمل الخيري ذات خطط عالمية مشفوعة بموارد كبيرة، يغري الحكومات وفاعلي المجتمع المدني بصورة متزايدة. والبرنامج الإنمائي بصفته فاعلا ذا ميزانية منخفضة نسبيا، يواجه خطر التهميش بفعل منظمات المجتمع المدني الدولية، والقنوات غير المتعددة الأطراف، إذ بدأت تنشأ تحالفات جديدة في ظل بيئة إنمائية ديناميكية. ونظرا للحضور القطري العالمي للبرنامج الإنمائي وما يتمتع به من ثقة، وما له من قدرات على عقد اللقاءات مع شتى الأطراف ذات المصلحة، فإن من المتعين عليه أن يتكيف مع التفكير الجديد بشأن التنمية البشرية ومشاركة المجتمع المدني وأن يقوده إذا أراد أن يظل شريكا متعدد الأطراف يحظى بالتفضيل.

- إن استمرار تشرذم النهج، المقترن بنقص في الخدمات الاستشارية المكرسة لهذا المجال، سيؤثر على قدرة هذه المنظمة على الاستجابة الفعالة للمطالب المتزايدة التي بدأت تواجهها في الميدان، كما سيؤثر على قدرتها على الإنجاز الفعال فيما يتعلق بنواتج التنمية.

المرفقات:

المرفق 1: أمثلة على التقدم المحرز في التعاون بين البرنامج الإنمائي والمجتمع المدني منذ عام 2009

1- الاستثمار في المجتمع المدني والمشاركة المدنية

- تنفيذ البرامج وتقديم الخدمات: لا تزال المكاتب القطرية توجه مبالغ مالية مهمة عن طريق منظمات المجتمع المدني من أجل تنفيذ البرامج في جميع القطاعات (ما يزيد على 100 مليون دولار في عام 2008).

- يبذل العديد من المكاتب القطرية جهودا كبيرة لإفساح المجال لمشاركة المجتمع المدني على المستويين دون الوطني والوطني في تحسين تقديم الخدمات، وكذلك في تعزيز الشفافية والمساءلة. وثمة عدة تجارب من أمريكا اللاتينية، وآسيا، وشرق إفريقيا، كما أن ثمة زيادة في الطلب على دعم المجتمع المدني في غرب أفريقيا ووسطها. وتتراوح الخبرات بين إنشاء مرفق للمنح للمجتمع المدني في كينيا والقيام بدراسات استقصائية وطنية وتطوير قاعدة بيانات للإحاطة بمنظورات المستفيدين بخصوص تقديم الخدمات وأداء الإدارة العامة في فييت نام.

- في 2011، عمل الفريق المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على وضع وثيقة توجيهية لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز بشأن إقامة شراكات مع المجتمع المدني، بما في ذلك مع المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والشرائح السكانية الرئيسية. وتقدم هذه الوثيقة توجيهات بشأن برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز، والجهات الراعية له، وأمانته (وهو برنامج يعمل على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية)، وهذا من شأنه أن يعزز ويفعل شراكة هادفة ومحترمة مع المجتمع المدني.

2- تشجيع وتوسيع نطاق عمل المواطنين من أجل الحوكمة الديمقراطية والتنمية البشرية

- في أفريقيا، أُشركت منظمات المجتمع المدني في تشجيع التربية المدنية/توعية الناخبين، وفي إعداد الدساتير، وتوفير فرص اللجوء إلى العدالة وإحقاق حقوق الإنسان. وعمل البرنامج الإنمائي على تسهيل استشارات الاستعراض الدوري الشامل بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني في زمبابوي عام 2011، وعقد مشاورتين إقليميتين في إطار الاستعراض الدوري الشامل في كل من داكار وجوهانسبرغ شارك فيهما كبار المسؤولين الحكوميين، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. كما دعم البرنامج الإنمائي مشاركة المجتمع المدني في عملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران.

- تتضمن المبادرات الإقليمية المتعلقة بتمكين الشباب ومشاركتهم "البرنامج الإقليمي المعني بتشغيل الشباب وتحقيق الوئام الاجتماعي" (المكتب الإقليمي لأفريقيا)، و''البرنامج المتعدد الأقطار لتشغيل الشباب'' (المكتب الإقليمي للدول العربية)، والشراكة مع الدراسة الاستقصائية الأسيوية لقياس أراء الشباب في تقييم الحوكمة الديمقراطية، و''البرنامج الإقليمي لرعاية مشاركة الشباب وتمكينهم في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي" (المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، ومبادرات لتعزيز مشاركة الشباب وطاقتهم القيادية في المؤسسات السياسية في المنطقة العربية (مكتب السياسات الإنمائية ومكتب منع الأزمات والتعافي منها)، ومبادرات لتشغيل الشباب وتعزيز روح المبادرة الحرة في أوضاع البلدان التي تمر بأزمات أو التي خرجت منها (مكتب منع الأزمات والتعافي منها). وتنصب المبادرات القطرية المتعلقة بتشغيل الشباب، والبرامج التطوعية، أو التدخلات الإنمائية المواضيعية على الحد من الفقر، ومنع حدوث الأزمات، والحوكمة، والبيئة، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمساواة بين الجنسين.

- جرى في بنغلادش تدريب أكثر من 60.000 متطوع وطني من المنتسبين إلى المنظمات الوطنية غير الحكومية، من قبيل منظمة كشافة بنغلادش، مما يتيح بناء رأسمال بشري للبلد لإدارة حالات الكوارث ويؤكد أهمية التطوع باعتباره وسيلة

لبناء القدرة الوطنية وصيانتها. وقد اضطلع البرنامج الإنمائي بطائفة من المبادرات التطوعية بالتعاون مع المجتمعات المحلية لتشجيع تبادل المعارف بينها وبالتالي زيادة امتلاك زمام المبادرة وفعالية تكلفة الحلول الإنمائية المحلية. وقد أدرجت هذه الدراسات المتعلقة بالحالات الإفرادية في منشور للبرنامج الإنمائي صادر في عام 2011، تحت عنوان *Supporting Transformational Change* (دعم التغيير التحولي).

3- تعزيز المشاركة المدنية من أجل تعددية الأطراف والتنمية البشرية

- يدعم البرنامج الإنمائي باطراد المشاركة المدنية في العمليات الوطنية والدولية لوضع السياسات وذلك عن طريق الحوار، والدعوة توسيع نطاق التفاعلات بين الحكومات والمجتمعات المدنية (مثلا، عمليات استراتيجية الحد من الفقر/الأهداف الإنمائية للألفية، وريو + 20، وفعالية المعونة والتنمية، وتغير المناخ، وخطة ما بعد عام 2015، وبرنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، وبرنامج المنح الصغيرة لمرفق البيئة العالمية).

- وفي أعقاب تقييم خارجي أجري في 2008، جرى تنشيط اللجنة الاستشارية للمجتمع المدني التابعة للبرنامج الإنمائي، حيث نُقحت شروط المشاركة، وأُدخل أعضاء جدد. وكيفت وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، من قبيل صندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تجربة البرنامج الإنمائي بغرض إنشاء محافل مماثلة.

- ويجري وضع توجيهات لتعزيز وتعميم ممارسة اللجان الوطنية لأصحاب المصلحة المتعددين ومحافل الحوار المتعلق بالسياسات على الأفرقة القطرية للأمم المتحدة.

- وفي 2011، قاد البرنامج الإنمائي مع شركائه من منظمات التحالف العالمي المعني بالشؤون الجنسانية وتغير المناخ جهودا ناجحة لضمان إسماع صوت المرأة في محافل وضع السياسة العالمية المتعلقة بتغير المناخ.

المرفق 2: قائمة إرشادية بطلبات المكاتب القطرية في مجال المشاركة المدنية[23]

1- مجالات اهتمام الخطة الاستراتيجية

يقاس الطلب بناء على المستويات التالية:

☐ طلب منخفض ☐ طلب متوسط ■ طلب مرتفع

مجال اهتمام الخطة الاستراتيجية	طلبات المكاتب القطرية	التوزيع الجغرافي				
		أفريقيا	البلدان العربية	آسيا والمحيط الهادي	أوروبا ورابطة الدول المستقلة	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
الحوكمة الديمقراطية	تطوير قدرات المجتمع المدني للمشاركة في العمليات الديمقراطية.	■	■	■	☐	
	دعم محافل المنظمات غير الحكومية.	☐	☐	■		
	دعم تطوير الأطر التنظيمية	■	☐	■	■	
	دعم القيام بتقييمات المجتمع المدني	■	☐		☐	☐
	مشاركة المجتمع المدني في صنع القرار الحكومي على المستوى الاقليمي .	☐			■	
	تطوير قدرات الشعوب الأصلية ووضع خرائط لها	☐		☐		☐
	دعم استراتيجية توعية قائمة على الحقوق وحوار قائم على الدليل في ما يتعلق بالاعتراف الشعوب الأصلية بصفتها شعوبا.	■		■		
	حوارات أصحاب المصلحة المتعددين في مجال الصناعات الاستخراجية مع الشعوب الأصلية والحكومات مع التركيز على القبول الحر والمسبق والمستنير، وعلى إعلان الأمم المتحدة لحقوق الشعوب الأصلية	☐		☐		■
	دعم وتسهيل الحوار بين الشعوب الأصلية والحكومات لتنفيذ أحكام إعلان الأمم المتحدة لحقوق الشعوب الأصلية واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169	☐		■		■
	دعم المشاركة الهادفة للشعوب الأصلية في العمليات الإنمائية الرئيسية (المؤتمر العالمي، خطة ما بعد عام 2015)	■		■		■
	إشراك المواطنين في المسؤولية الاجتماعية للشركات.	☐		■	☐	☐
	تعزيز وسائط الإعلام.		■	■	☐	☐
	تعزيز الأحزاب السياسية.		☐	☐		☐
	تعزيز أنشطة المجتمع المدني في الحوكمة المحلية	■	☐	■	■	■

[23] استندت في البداية إلى معلومات واردة من مراكز الخدمات الإقليمية في براتيسلافا، وجوهانسبرغ، وكولومبو، والقاهرة وبانكوك، وفريق الحوكمة الديمقراطية، والفريق المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والفريق المعني بالبيئة والطاقة، ومكتب منع الأزمات والتعافي منها، وشعبة المجتمع المدني. ووردت معلومات مستكملة (حزيران/يونيه 2012) من المكتب الإقليمي لأفريقيا، والمكتب الإقليمي للدول العربية، والمكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة، ومركزي الخدمات الإقليميين في براتيسلافا والقاهرة، والفريق المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وفرقة الشؤون الجنسانية، وفريق الحوكمة الديمقراطية.

يقاس الطلب بناء على المستويات التالية:

☐ طلب منخفض ☐ طلب متوسط ■ طلب مرتفع

مجال اهتمام الخطة الاستراتيجية	طلبات المكاتب القطرية	التوزيع الجغرافي				
		أفريقيا	البلدان العربية	آسيا والمحيط الهادي	أوروبا ورابطة الدول المستقلة	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية	المشاركة المدنية في التخطيط الإنمائي.	■		■	■	■
	دعم تنفيذ البرامج الإقليمية.	■		■	■	
	التدريب على محو الأمية الاقتصادية والإحصائية.	■		■		■
	تقييمات الفقر والأثر الاجتماعي.	■		■		■
	استراتيجية الحد من الفقر- الأهداف الإنمائية للألفية.	■	■	■		■
	حملات الأهداف الإنمائية للألفية.	■	■	■		■
	مشاركة منظمات المجتمع المحلي/المجتمع المدني في برامج استراتيجية الحد من الفقر	■		■		■
	مشاركة المجتمع المدني في رصد الأهداف الإنمائية للألفية والإبلاغ عنها	■		■		■
	تحسين تقديم الخدمات والمساعدة الاجتماعية	■	■	■	■	■
	دعم تطوير قدرات الشعوب الأصلية			■		■
منع الأزمات والتعافي منها	إدماج وتمكين المشردين داخليا	■		■	■	■
	تصميم برامج إنمائية ثنائية الطوائف			■	■	■
	المشاركة المدنية في بناء السلام والمصالحة.	■	■	■	■	■
	تعزيز قدرات منظمات المجتمع المحلي في فترة ما بعد الأزمة		■	■	■	■
البيئة والطاقة	تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني في التخطيط للبيئة والطاقة		■	■		
	تبادل المعلومات عن التجارب الإيجابية والممارسات السليمة على مستوى المجتمع المحلي	■	■	■	■	■
	تعزيز الشراكات بين الحكومة والمجتمع المدني.		■		■	
	تعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني على إبراز معرفة المرأة بإدارة الموارد الطبيعية في إطار السياسات والاستراتيجيات البيئية الوطنية	■	■			

يقاس الطلب بناء على المستويات التالية:

☐ طلب منخفض ☐ طلب متوسط ■ طلب مرتفع

مجالات اهتمام الخطة الاستراتيجية	طلبات المكاتب القطرية	التوزيع الجغرافي				
		أفريقيا	البلدان العربية	آسيا والمحيط الهادي	أوروبا ورابطة الدول المستقلة	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
مكافحة الإيدز	تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني والأشخاص المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز والمجموعات النسائية والشرائح السكانية[24] الرئيسية للمشاركة في تصميم وتنفيذ وتقييم جهود التصدي للإيدز	■	■	■	■	
	تعزيز قدرات القيادة والتنظيم لدى فئات وشبكات الأشخاص المتعايشين مع الفيروس/الداء، والنساء المتعايشات مع الفيروس/الداء والشرائح السكانية الرئيسية		■	■	■	
	تسهيل الشراكات بين المجتمع المدني والحكومات من أجل تحسين المشاركة وتقديم الخدمات.	■	■		■	
	بناء القدرات الإدارية والتقنية لمنظمات المجتمع المدني لوضع وتنفيذ برامج يمولها الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا.		■		■	
	تشجيع حقوق النساء والرجال المتعايشين مع الفيروس/الإيدز، والتصدي لوصمة العار والتمييز المقترنين بالفيروس والداء	■	■	■	■	

[24] يقصد بمصطلح "الشرائح السكانية الرئيسية" تلك الشرائح التي يرجح أن تكون أكثر عرضة لفيروس نقص المناعة البشرية أو التي يحتمل أن تنقله. وفي معظم الأوضاع، تشمل الشرائح السكانية الرئيسية الذكور الذين يمارسون الجنس مع الذكور، ومغايرو الهوية الجنسانية، والأشخاص الذين يتعاطون المخدرات بالحقن، والمشتغلون بالجنس وزبائنهم.

2- المجالات المشتركة في الخطة الاستراتيجية

يقاس الطلب بناء على المستويات التالية:

☐ طلب منخفض ☐ طلب متوسط ☐ طلب مرتفع

المجالات المشتركة في الخطة الاستراتيجية	طلبات المكاتب القطرية	التوزيع الإقليمي				
		أفريقيا	الدول العربية	آسيا الباسيفيكية	أوروبا ورابطة الدول المستقلة ا	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
تطوير القدرات	في مجالات القضايا					
	رصد الأهداف الإنمائية للألفية					
	التدريب في مجال حقوق الإنسان					
	تخفيف حدة الأزمات والنزاعات والكوارث					
	روح المبادرة الحرة المراعية للاعتبارات الاجتماعية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني					
	للتطوير التنظيمي					
	تقييم قدرات منظمات المجتمع المدني وتطوير قدراتها					
	الدعوة والتواصل					
	تعبئة الموارد لإبراز الإسهام المالي للمنظمات غير الحكومية					
المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	تعزيز دعم منظمات المجتمع المدني لتشجيع المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة					
	ضمان مشاركة منظمات المجتمع المدني في تصميم ميزانيات السياسات الوطنية لتلبية احتياجات الفقيرات والفقراء والفتيان والفتيات على قدم المساواة					
	تعزيز مشاركة المنظمات النسائية في جمع وتحليل ونشر البيانات المبوبة حسب نوع الجنس والبيانات الجنسانية ذات الصلة					
	تعزيز مشاركة المجموعات النسائية في تنفيذ البرامج التي تدعم إنصاف المرأة					
الشعوب الأصلية	إنشاء المزيد من الهيئات الاستشارية للمشاركة مع الأفرقة القطرية للأمم المتحدة					
	إشراك الشعوب الأصلية في لجان التوجيه الوطنية لأصحاب المصلحة المتعددين وإيجاد وسائل لإتاحة التمويل					
المجالات المشتركة في الخطة الاستراتيجية	**دعم مكاتب المنسقين المقيمين**	التوزيع الإقليمي				
		أفريقيا	البلدان العربية	أسيا الباسيفيكية	أوروبا ورابطة الدول المستقلة	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
	استراتيجيات المجتمع المدني للأفرقة القطرية للأمم المتحدة/البرنامج الإنمائي					
	اللجان الاستشارية للمجتمع المدني لدى الأفرقة القطرية للأمم المتحدة					
	استخدام مؤشر المجتمع المدني (مع التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين)					